



Resources Company
for Development & Investment Plc

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الادارية / الديوان

٢٢ مريت ٢٠١٤

الرقم التسلسلي: 7/18
الجهة المرسلة: 1/12 افصح

الرقم : 2014/06 /1106

التاريخ: 22/6/2014

السادة هيئة الأوراق المالية / دائرة الافصاح المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

لاحقا" لكتابنا رقم 2014/05/1101 بتاريخ 2014/05/29 نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الثاني للعام 2013.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام
راني عثمانة

شركة
الموارد للتنمية والاستثمار م.ج.م
ص.ب 930344 - عمان 11193 الاردن



Resources Company
for development & investment

22 JUN 2014
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الثاني للعام 2013
لشركة الموارد للتنمية والاستثمار م.ع.م

تاريخ 2014/05/08



بناء على الدعوة الموجهة لمساهمي شركة الموارد للتنمية والاستثمار م.ع.م إنعقد إجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الثاني للشركة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2014/05/08 في فندق الريجنسي بالاس - قاعة رم - بقرب من ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخليه).

وإستهل الدكتور/ حسين غالب كبه رئيس مجلس الإدارة الأجتماع مرحبا" بالسادة الحضور والمساهمين وبالسيد / مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد عثمانة ومندوب مدققي حسابات الشركة السيد / عبد الكريم قنيص وترك للسيد مندوب مراقب عام الشركات اعلان قانونية الاجتماع.

أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات حضور سبعة مساهمين من أصل 1600 مساهم يحملون ما عدده 1,469,663 سهما بالأصالة وما عدده 317000 سهما بالوكالة اي ما مجموعه 1,787,633 سهما بنسبة 16% من رأسمال الشركة البالغ 11,000,000 دينار / سهم بالإضافة الى حضور ستة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل ثمانية أعضاء وحضور مندوب مدققي حسابات الشركة 2013 .



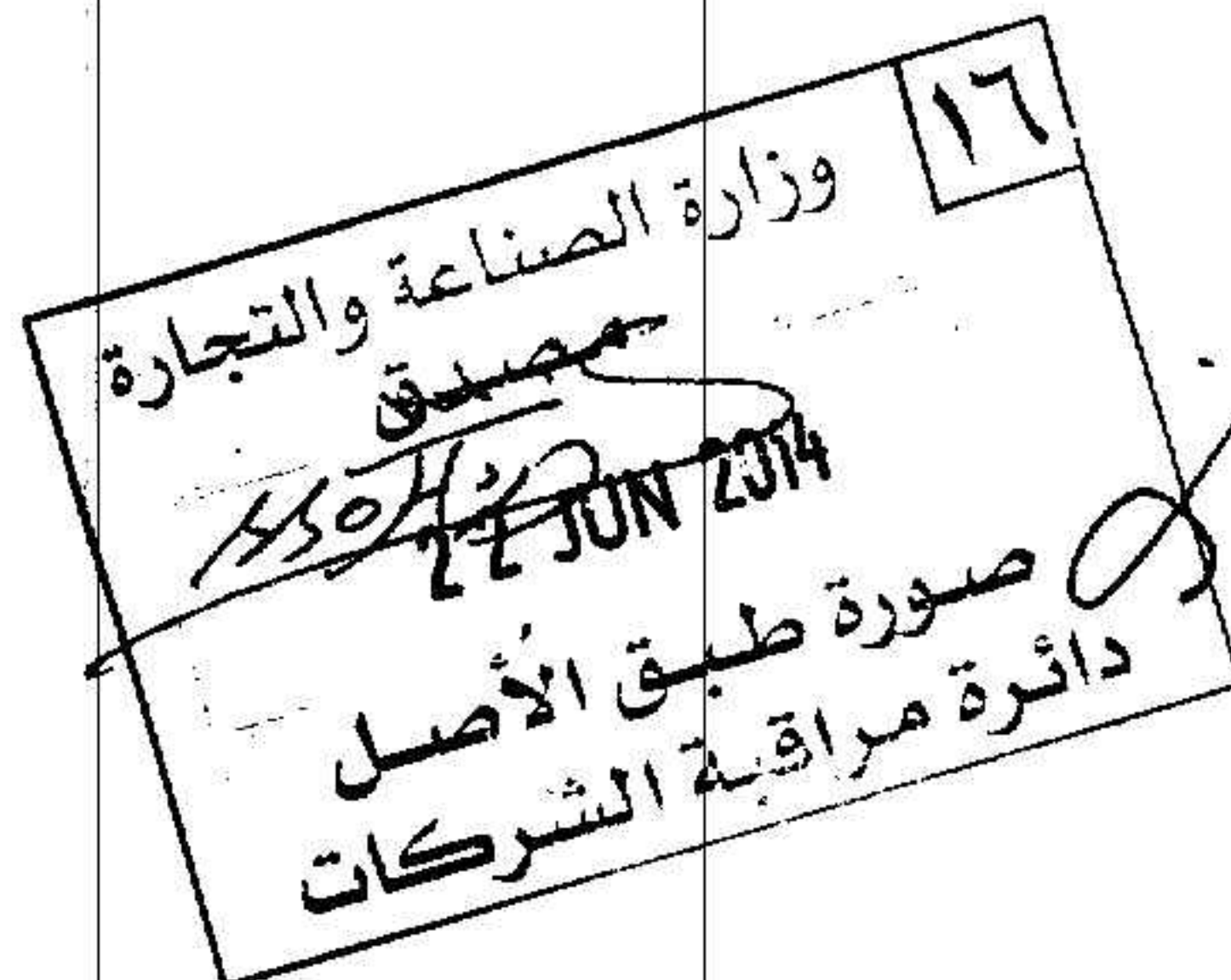
Resources Company
for Development & Investment

واستناداً لأحكام المادة (183) من قانون الشركات تعتبر كافة القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة بنصاب قانوني ملزم لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا الاجتماع شريطة ان تكون القرارات متخذة وفق قانون. وطلب من السيد رئيس الجلسة تعيين كاتب للجلسة واثنان لفرز الاصوات قرر الدكتور حسين غالب كبه رئيس الاجتماع تعيين السيد / محمد وفيق السمهوري كاتباً للجلسة والسيد / راني احمد عثمانة والسيد / احمد حماد مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

وتم الانتقال الى جدول الأعمال واستعراض بنوده على النحو التالي :-
أولاً :- تلاوة وقائع محضر اجتماع الهيئة العامة السابق والمصالقة عليه.
قام السيد محمد السمهوري بتلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق.

ثانياً :- اقترح الرئيس سمج الهند رقم (2) مع الرقم (4) الواردة في الدعوة ومناقشتها بعد قراءة مدقق حسابات الشركة للتقرير المالي.

ثالثاً :- تمت تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة ومناقشتها وقام الرئيس بفتح باب النقاش فيما يتعلق بتقرير مجلس الإدارة ومناقشة البيانات المالية للعام 2013.





RESOURCES COMPANY
for Development & Investment

طلب المساهم منصور طهوب تلاوة مجموعة من الأوراق عددها (3) على مسامع الحضور وتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا المحضر .

فأجاب السيد مندوب مراقب عام الشركات :- لقد تلا السيد منصور طهوب على مسامعنا مجموعة من الملاحظات لم تكن الان محل للرد في هذه الجلسة لكن في رد مختصر بلانه الفقرة (ب) من المادة رقم (148) من قانون الشركات عزل اعضاء ورئيس مجلس الادارة هي من اختصاص المحاكم وليس من اختصاص دائرة مراقبة الشركات وبالتالي نتيجة الاحكام التي تصدر عن القضاء هي التي تلزم دائرة مراقبة الشركات باستكمال هذا الاجراء .

رد رئيس مجلس الادارة (رئيس الاجتماع) بالرد على ما ورد في كتاب السيد منصور طهوب انني لا ارجب بالرد على التقرير الكامل حسب ما ذكر مندوب مراقب عام الشركات واعتقد انه ليس من الصواب مناقشة تقارير سريه لم تحسم اللجنة المواضيع فيها ، حيث ان اللجنة لها رأي لا تتخذ قرارات والرأي قابل للنقاش وقد يجوز هناك خطأ والانسان ليس معصوم عن الخطأ قد تكون ليست صحيحة.

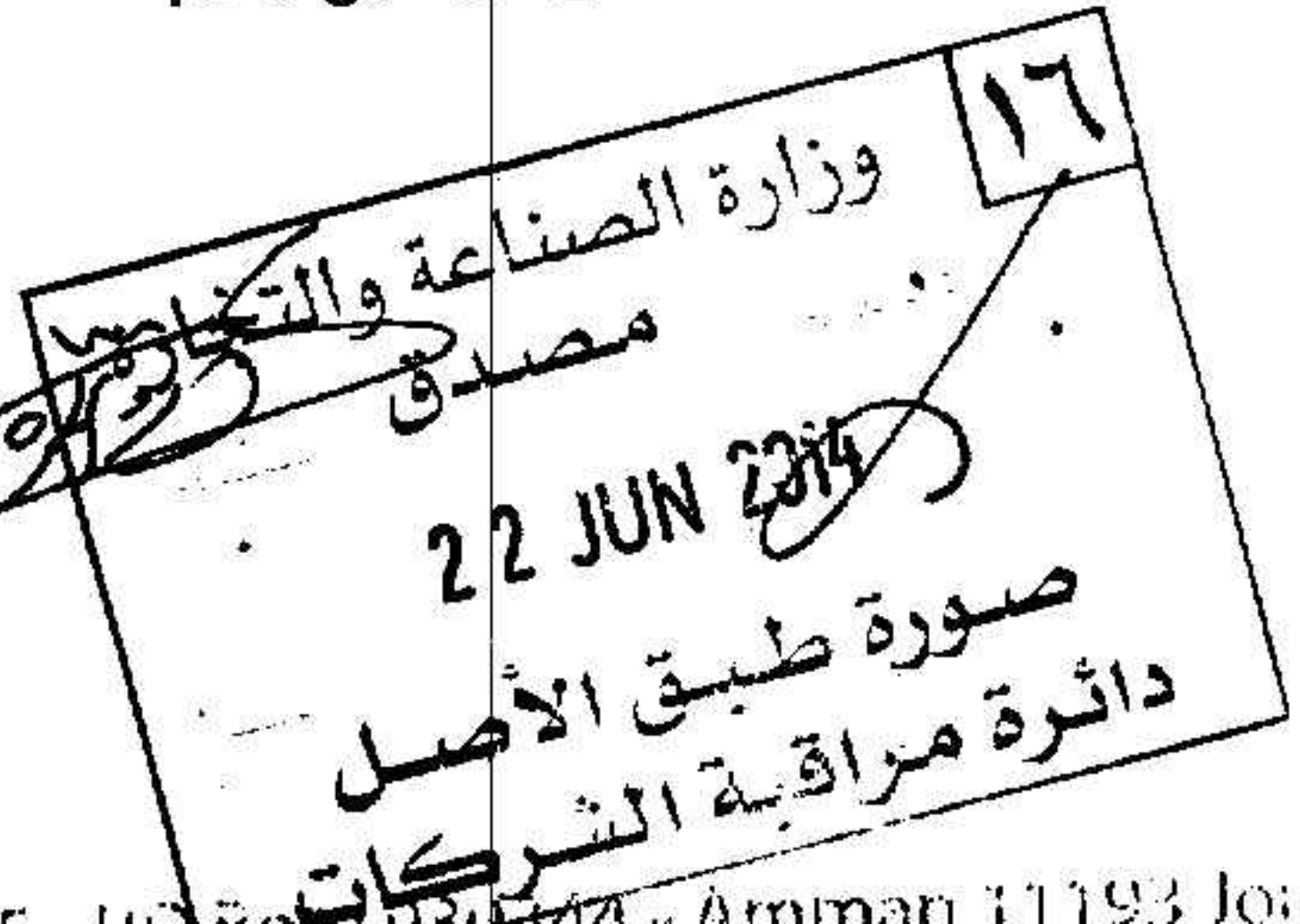
وانت في جميع لقاءاتك معنا كانت في سبيل رغبتك في بيع اسهمك بسعر اعلى من سعر التداول في السوق وكل هذه اللقاءات موجود اثبتات عليها مع وجود شهود وكل اللقاءات معنا كانت تنبض في هذا المحور.

وان استثماراتنا في السودان والتي انت تستهين بها هي استثمارات شركتك وشركتنا فلذا انت تقوم بهذه البلبلة التي قد تسبب في تنزيل القيمة في سعر السهم وتسبب لنا الخسائر والاضرار التي من الممكن ان نحاسبك عليها قانونيا".

والغريب ان في كل استثماراتنا وميزانياتنا نحن التي اعلنها وكتبناها خلال الاعوام المتتالية

(2009, 2010, 2011, 2012) جميعها موجودة في الافصاحات وحضورك انت خلال جميع اجتماعات الهيئة العامة ومباركتك واطلاعتك على جميع الامور وان جميع ما قلته سواءا عن استثماراتنا في السودان والوديعه وكل شيء انت كنت حاضر في تلك الاجتماعات موافق ولا يوجد عندك اي اعتراض اللهم في سنة من السنوات قد قمت بعرض اسهمك للبيع لنا وشراء اسهمك بسعر اعلى من سعر السوق وهذا مخالف للقانون وقد اختلفنا معك واعلنت تحفظك في احد الاجتماعات بعد سنتين من استثماراتنا في السودان واعلنت مباركتك وعدم اعتراضك على كل اجراءاتنا.

صفحة 3-7





Resources Company
for Development & Investment

المهم اذا كان هناك اجراء قانوني نحن جميعنا تحت مظلة القضاء وجميعنا يحكمنا القضاء ونحن بنعمة من الله اننا في بلداً يحكمه القانون لا انا باستطاعتي اتهاكم بالباطل ولا انت باستطاعتك اتهمني بالباطل. فاذا الفاصل بيننا القانون الموجود في الجهات الرسمية والمحاكم ومراقبة الشركات والحمد لله لا يستطيع اي احد اخذ حق الطرف الاخر.

قال السيد منصور طهوب بالنسبة الى الخمس ملاحظات وهي كالتالي :-

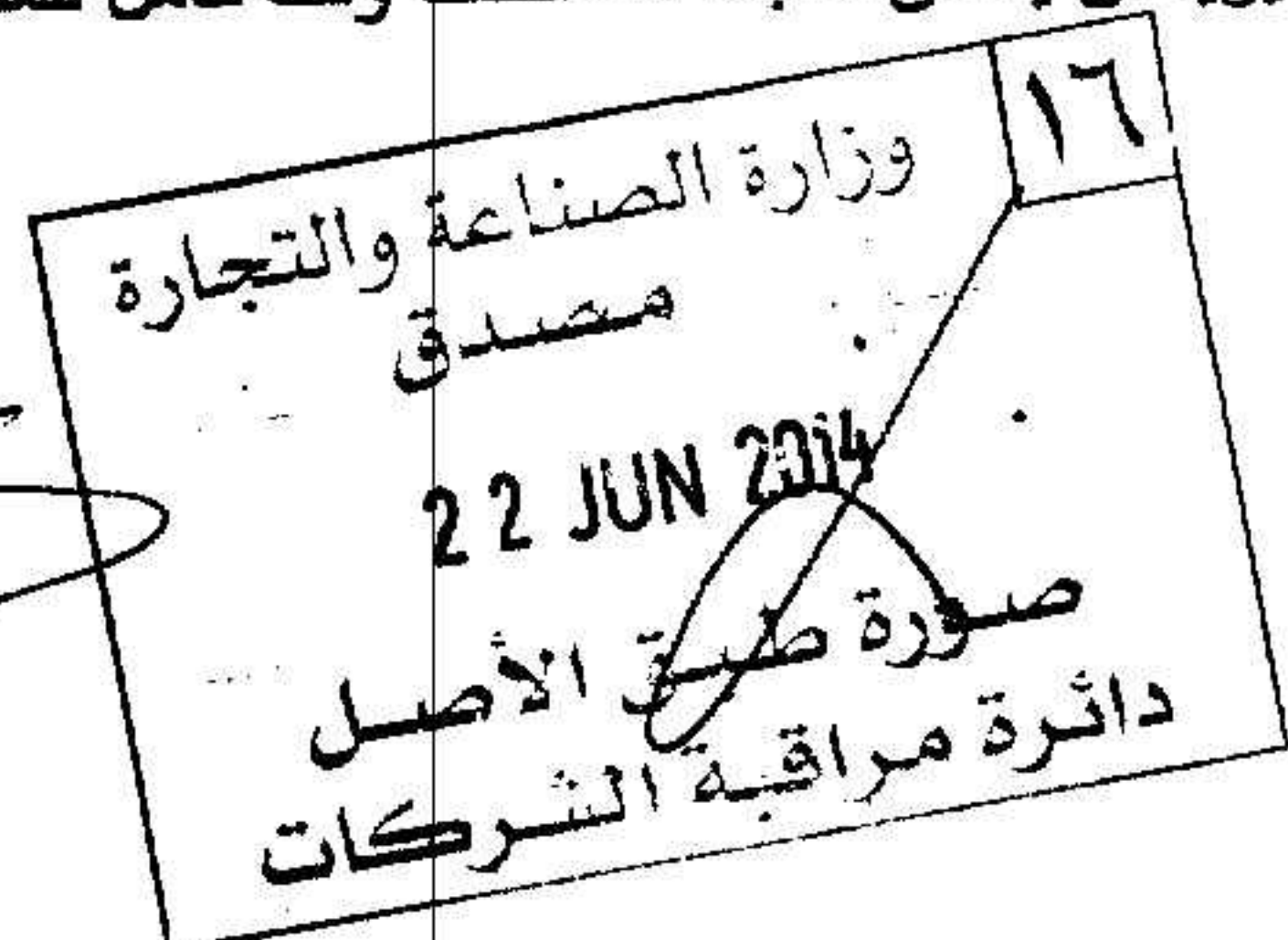
الملاحظة الاولى :- ان التقرير ليس سلبى وانه وثيقة ليست سرية فقد حصلت عليه بأذن من المحكمة وقبل حضوري الى الاجتماع ناقشت الموضوع من اشخاص معينين.

طلب رئيس الاجتماع من السيد منصور طهوب بتحديد من هم الاشخاص المعنيين وما علاقتهم في الموضوع فاجاب السيد منصور طهوب بانه لا يستطيع ان يصرح عنهم اعترض رئيس الاجتماع بانه لا يرغب بالاستماع الا عند تحديد من هم الاشخاص المعنيين وما علاقتهم في الموضوع.

واجاب مندوب مراقب عام الشركات بان اي تقرير يصدر عن الدائرة يكون وثيقة غير قابله للنشر وبما انك حصلت عليها عن طريق المحكمة فهي وثيقة غير منشورة بطلع عليها فقط اعضاء مجلس الادارة والمساهمين .

فاجاب السيد منصور طهوب مناشداً "مندوب مراقب عام الشركات بنشر التقرير لأنه ليس فيه شيء خطير وانه ليس سري بالعكس هو لمصلحة المساهمين والذين يجب عليهم ان يعرفوا ما هو وضع الشركة بالضبط وانا شخصياً" ناشدته وكرر مناشدتي له بهذا الاجتماع بنشر التقرير بشكل واضح.

الملاحظة الثانية :- انه من الممكن ان تكون اللجنة قد اخطأت للعلم اللجنة قد عملت لمدة سنتين وعضائها تعاملت معهم شخصياً لفترة طويلة جداً" وهم بقمة النزاهة والكفاءة وليس عليهم اي نقاش وبالمناسبة هناك مواضيع معينة قمت بلفت انتباه اللجنة عليها ولكن رفضوها لأن هنالك نقص في الادلة ليس بالضرورة ان تكون خطأ ولكن لعدم وجود ادلة كافية ولذلك لم ينكروها في التقرير واي شخص يطلع على هذا التقرير يريد ان يناقش اللجنة فقد اخذت وقت كامل للعمل وانا اعمل عليها لمدة سنتين وباعتقادي سنتين مدة كافية.





Resources Company
For Development & Infrastructure

الملاحظة الثالثة :- حسب ما ذكر رئيس مجلس الادارة يؤسفني انه يقول باننا نحن عرضنا عليه شراء اسهمنا باعلى من السعر السوقي وللعلم كل العروض التي قمنا بعرضها للتسوية كانت بمعرفة دائرة مكافحة الفساد وانا كنت اضعمهم بصورة عن هذا الموضوع وفي حال انه توصلنا بتسوية معكم واخبرهم بكل التفاصيل وانا استغرب بانه لا يوجد شيء قد قمنا به مخالفاً للقانون او خطأ وانا مستغرب من هذه النقطة وتسجل ضد رئيس مجلس الادارة باننا قمنا بتقديم عرضنا عليه بشراء الاسهم بسعر اعلى من سعر السوق الذي افصح رئيس مجلس الادارة بانه يساوي اقل من القيمة الدفترية للسهم.

فأجاب رئيس مجلس الادارة :- هذا يعني بانك تقرر بانه قد قمت بعرض علينا شراء اسهمك.

الملاحظة الرابعة :- قال السيد منصور طهوب هناك نوعان للتسوية وهي كالتالي :-

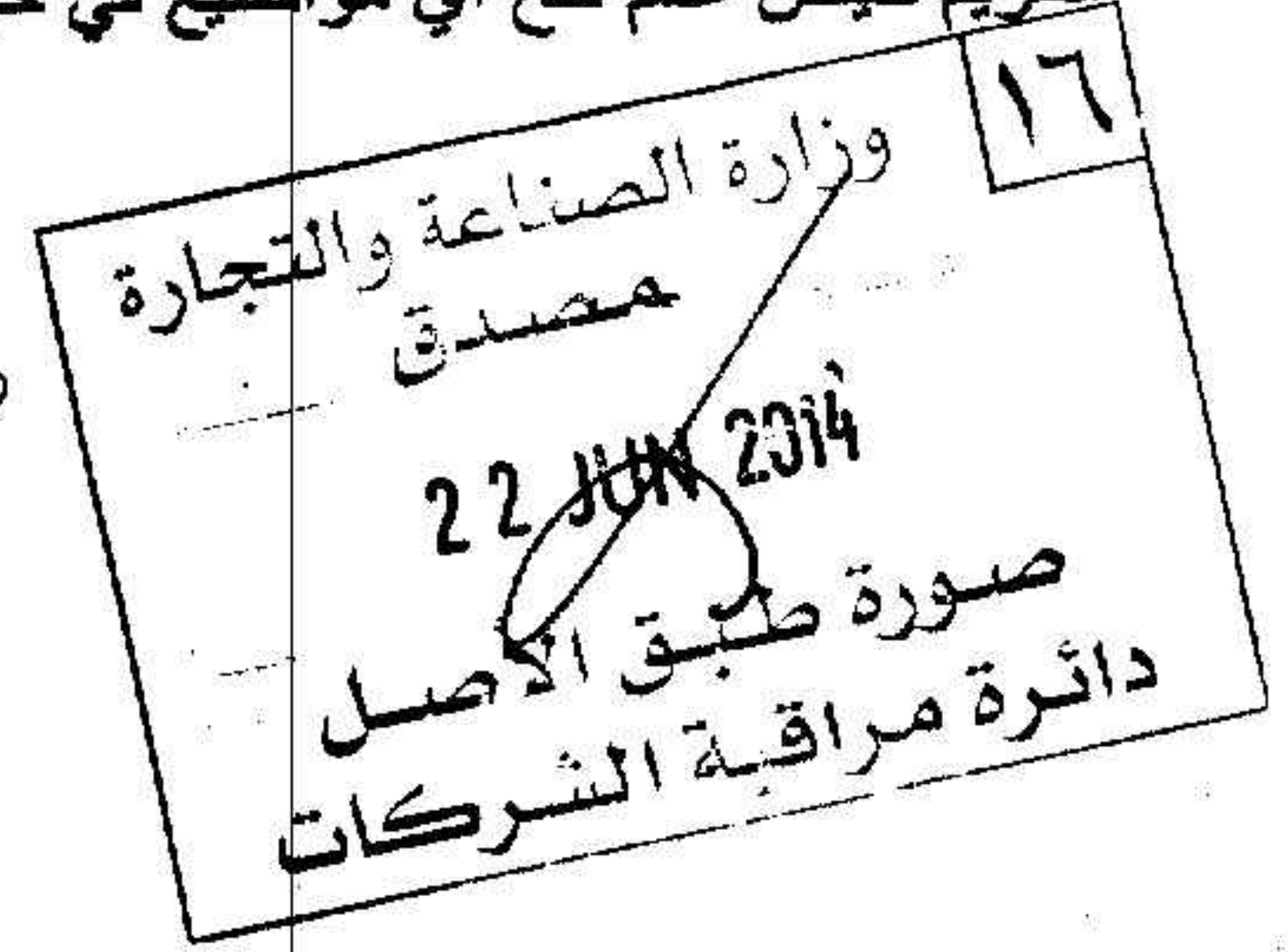
1. اعادة اموال الشركة وهذا ما هو مرفوض من قبلكم كان من المفروض ان نجد حل بديل لحفظ حقوق المساهمين.

فأجاب رئيس مجلس الادارة اين هي اموال الشركة انا لم اخذ شيء وهي موجودة في استثمارات السودان وانت على مدار سنتين تصفق وتأيد الاجتماعات.

فأجاب منصور طهوب انا تحفظت في اخر سنتين .

فأجاب رئيس مجلس الادارة الميزانية معلنه فكيف تأتي انت وتعرض علينا ان نقون بشراء اسهمك وانت غير مطلع على التقارير السنوية وانت في عام 2010 لم تعترض.

فأجاب السيد منصور طهوب لجأت لك انا ومساهم اخر اسمه مهدي الكيلاني عام 2011 وحاولنا التوصل لأي تسوية او شيء اخر نصلح به تجاوزات الشركة واخذنا وعد بحضور السيد عبد الكريم قنيس وكان متواجد وداخل في الموضوع لأنه كان يوجد رد لعمل تسوية وعندي ذهابي للاجتماع طلب مني السيد عبد الكريم قنيس عدم فتح اي مواضيع في حينه لم يكن معروض عليك شراء اسهمنا اطلاقاً.





Resources Company
for Development & Investment

2. كان هناك طلب ان تقوم بالالتزام بأفصاح سابق صرحت به وهو معن بمرکز الاوراق المالية انك تود شراء (200 ألف) سهم وبذل من عملية الشراء قمت ببيع (200 ألف) سهم لو قمت بعملية الشراء كان من الممكن دعم قيمة السهم.

الملاحظة الخامسة :- بخصوص سعر السهم قال السيد منصور طهوب كيف يمكن ان يكون لي سبب في تخفيض قيمة السهم واود ان اسأل السيد رئيس مجلس الادارة كيف ينزل سعر السهم الى (18 قرش) وكيف يتحول السهم الى السوق الثالث نتيجة انخفاض صافي حقوق الملكية عن (50 %) والادارة لم تتدخل وكيف يتم اتهامي انا وغيري بتنزيل سعر السهم بسبب الشكاوي وهذا كله غير مترابط.

فأجاب رئيس مجلس الادارة اعتقد لا أستطيع التعليق على الموضوع، وسأل هل هناك اي سؤال اخر.

وانتقل رئيس الجلسة الى النقطة التالية من جدول الأعمال وهي :-

ثالثاً :- تمت المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية كما في 2013/12/31 وتحفظ كل من

المساهمين السيد منصور طهوب والسيد قاسم الدلة فيما صادق عليه باقي الحضور.

رابعاً :- انتخاب مكتب لتدقيق الحسابات لعام 2014

تحفظ كل من المساهمين السيد منصور طهوب والسيد قاسم الدلة على انتخاب مكتب سنان غوشة

لتدقيق الحسابات فيما صادق باقي الحضور.

وزارة الصناعة والتجارة
فصديق

22/12/2014

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات



Resources Company
for Development & Investment

خامساً :- تمت الموافقة على ابراء نمة مجلس الادارة عن الفترة المالية المنتهية كما في
2013/12/31 باستثناء السيد منصور طهوب والسيد قاسم الدلة فيما صادق عليه باقي
الحضور.

ولما لم يكن هنالك من بنود أخرى قرر الدكتور حسين غالب كبه انهاء الاجتماع متمنياً للجميع التوفيق
والنجاح.

ورفع الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق 2014/05/08.

رئيس الاجتماع

مندوب مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة

الدكتور حسين غالب كبه

السيد / محمد عثمان

محمد وفيق السهموري

شركة -

الموارد للتنمية والاستثمار م.ع.م
ص.ب 930344 - عمان 11193 الأردن

17
وزارة الاقتصاد والتجارة
مصدق
22 JUN 2014
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

النتائج و الاستنتاجات الرئيسية التي خرج بها التقرير تتلخص فيما يلي:

1- بالنسبة لوديعة الشركة لدى مصرف البصرة الدولي بالعراق: امتنعت إدارة الشركة عن تزويد اللجنة بكشوف حساب أصولية لمبلغ الوديعة، و قيود محاسبية أصولية للوديعة و معززاتها و عقد الوديعة. كما تحفظت اللجنة على الكثير من الأمور المتعلقة بالوديعة، و التي لن نخوض هنا بتفاصيلها لضيق الوقت.

و نحن شخصياً نعتقد أنه قد تم التصرف بأموال الوديعة المقترضة من قبل رئيس مجلس الإدارة في وقت سابق لعقده اتفاقيته غير القانونية مع الشركة، كما نعتقد أن تلك الاتفاقية التي اغتصبت حقوق المساهمين كانت فقط للتغطية على اختفاء أموال الشركة. و قد أكد لنا هذا الاعتقاد ما أخبرنا به موظفون سابقون في شركة الموارد بأحاديث خاصة.

2- بالنسبة للاتفاقية التي عقدها رئيس مجلس الإدارة مع شركة الموارد: من أهم ما ورد بتقرير لجنة التدقيق أنها ثبتت بشكل رسمي عدم قانونية الاتفاقية المذكورة، و ذلك لمخالفتها أحكام المادة 148/ج من قانون الشركات الأردني و التي تنص على أنه "لا يجوز ان يكون لرئيس مجلس الإدارة أو احد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تُعقد مع الشركة أو لحسابها".

- يضاف إلى ما سبق وجود تضارب بين في المصالح، كون رئيس مجلس الإدارة حسين كبة وقّع الاتفاقية بصفته الطرف البائع و في الوقت نفسه هو أيضا الطرف الشاري!

و قد تحفظت اللجنة على العديد من النقاط المرتبطة بالاتفاقية، نشير فقط إلى أهم 3 منها لضيق المجال: أولاً، الأرض المملوكة لشركة الغالبية بالسودان ليست مخصصة للبيع - و بالتالي لا يمكن احتساب قيمة عادلة لها في أي قوائم مالية، كما أنه من غير المعلوم إذا كان حسين كبة قد دفع الأقساط المستحقة عليه ثمناً لتلك الأرض المخصصة من الحكومة السودانية حصرياً و نهائياً لإقامة مستشفى عليها.

ثانياً، بنك الثروة الحيوانية بالسودان هو بنك على شفير الإفلاس، و كان كذلك منذ تاريخ عقد اتفاقية حسين كبة مع شركة الموارد في 2010/6/13، و لا يوجد أي تفسير عقلاني للاستثمار بنزاهة في هكذا مصرف فاشل.

ثالثاً، الاستثمار في السودان لإقامة مستشفى، يتعارض مع غايات شركة الموارد كما وردت في عقد التأسيس. و بالتالي هو مخالف للقانون.

16
وزارة الصناعة
و التجارة
الوطنية
الصادقة
في ٢٢/٥/٢٠١٤
و كما ورد بالحضر
صورة طبق الاصل
شركة

